

# تقييم أداء السياسة الإقراضية والتحصيلية للمصرف الزراعي العراقي التعاوني

للمدة 2008-1998

## Evaluating the lending and payback policy of the agricultural cooperative Iraqi bank for the period 1998-2008

حياة جمعة محمد

كرار حميد فرج

ماجستير اقتصاد

ماجستير اقتصاد زراعي

### المستخلص

يهدف البحث وبشكل أساسي إلى تقييم أداء المصرف الزراعي من خلال تقييم أداء السياسة الإقراضية للمصرف والسياسة التحصيلية من خلال استخدام بعض المعايير والمؤشرات التي من شأنها أن تعطي مفهوم واضح عن مستوى الأداء الذي وصل إليه المصرف في فترة الدراسة الممتدة من 2008-1998 حيث تم استعراض مجموعة من البيانات لغرض تقييم السياسة الإقراضية منها استعراض أنواع القروض المصروفة من قبل المصرف وفقا لأجلها حيث تم تقسيمها إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة كانت حصة الطويلة هي الأكبر بواقع 917870820 دينار عاكسا توجه الدولة لإقامة بنية تحتية مستقرة أما بالنسبة للقروض الممنوحة وفقا لإغراضها فقد احتلت القروض الممنوحة للإغراض الأخرى الحصة الأكبر على حساب القروض الممنوحة للتجهيزات الزراعية والمكننة والتسويق والدواجن وغيرها من الأغراض بواقع 717905741. أما بالنسبة لسياسة تحصيل القروض فقد أشار مؤشر نسب التحصيل ارتفاع ملحوظ في الأداء هذا ما أثبتته النسب وبالأخص سنوات 2006، 2007 و 2008 بواقع 83% و 86% و 76% على التوالي أما بالنسبة لمؤشر نسب تحصيل القروض المتأخرة فكانت لسنة 2004 أعلى نسب المتأخرات بسبب الظروف الغير مستقرة بواقع 0.98 من نسب القروض في تلك السنة أما بالنسبة لمؤشر التصنيف الزمني للمتأخرات فحصلت سنة 2004 هي الأخرى على اعلي النسب بواقع 74% من مجموع المتأخرات الكلية على طول الفترة أما بالنسبة لمؤشر التسديد repayment index فقد شهد هو الآخر ارتفاعا ولكن يمكن أن يوصف بالطفيف وكانت حصة سنة 2008 هي الأكبر بواقع 0.20. يوصي البحث بضرورة إتباع سياسات اقراضية مخططة عادلة في توزيع القروض وكذلك إتباع سياسات تحصيلية من شأنها تحسين المركز المالي للمصرف.

### Abstract

The research aims, mainly to assess the performance of the Agricultural Bank by evaluating the performance of policy lending to the bank and politics realizable through the use of some of the criteria and indicators that would give a clear concept of the level of performance reached by the bank in the study period extending from 1998-2008 where he was the review group of data for the purpose of assessing policy lending including a review of types of loans disbursed by the bank according to their terms have been divided into loans, short, medium and long

the share of long string is the largest by 917870820 dinars, reflecting the country's direction to establish an infrastructure stable As for the loans granted in accordance with its purpose has occupied loans for the purposes the other the largest share at the expense of loans granted to the equipment of agricultural mechanization and marketing of poultry and other purposes by 717905741. As for the policy to collect the loans, the index of collecting loans rates pointed some increasing in the performance that has been demonstrated in percentages, especially the years 2006.2007 and 2008 by 83% and 86% and 76%, respectively, as far as the index of late loans reached the highest in the year 2004 due to unstable situations by 0.98 from the ratios of loans in that year as to the index classification schedule for the late loans, the year 2004, is the other at the highest rates by 74% of the total late loans. The repayment index has seen is the other up, but can be described slowly.

The share in 2008 is larger by 0.20 .some recommendations has been forwarded.

## المقدمة:

إن عملية تقييم الأداء لمؤسسات التسليف الزراعي تحلّل أهمية كبيرة وأساسية لدورها ، فيرى في تحديد مدى الكفاءة والقدرة التي تمتلكها تلك المؤسسات لتحقيق أهدافها المنشودة . يتميز هذا المفهوم بشمولية واسعة وكبيرة إذ من خلاله يتم معرفة مدى النجاح و الفشل أو الانتكاسات والكفاءة والفعالية ومعرفة مدى استقرار وتذبذب دور تلك المؤسسة في تنفيذ الخطط المستقبلية (أي الخطط الواجب تحقيقها ثم قياس مدى الانجاز الذي تم الوصول إليه ومقارنه ذلك بما كان مستهدفاً أو ما كان مخططاً له) أي وجود خطة عمل يتحدد من خلالها الأهداف والأغراض المؤمل تحقيقها خلال فترة قد تكون سنة ثم وبعد تحديد تلك الخطط وانتهاء تلك الفترة يتم قياس مستوى الأداء.كما و يؤكد تقييم الأداء على دور الرقابة وأهميتها في معرفة ما وصلت إليه تلك المؤسسة المالية في الوقت الحالي .

كما و يعد تقييم الأداء من المصطلحات الحديثة و التي بدأت تستحوذ على الاهتمام في الوقت الحالي و المترامن مع الخطط التنموية للبلد ، إذ انه يحمل بين ثناياه مدى جودة العمل و تحقيق الأهداف،ومن خلال إلقاء الضوء ولو بشكل مبسط على نتائج أداء مؤسسة معينة فان ذلك يمكننا من معرفة مدى جودة هذا العمل ومدى تحقيقه لأهدافه.وتتعدد جهات النظر الخاصة بكل شخص وتتغير وتتباين حسب نظريته الخاصة لهذا المفهوم،فيرى كل من ( Daft و Neo ، 2001 ) أن الأداء يشير إلى بلوغ المنظمة أهدافها باستخدام الكفاءة والفعالية . بينما يرى ( Evans ، 1997 ) أن الأداء يشير إلى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها. ويشير كل من ( Wheelen و Hanger ، 2003 ) أن الأداء هو المحصلة النهائية لأي نشاط وهو يعتمد على الوحدة التنظيمية و الأهداف المطلوب تحقيقها . ويرى ( المشهداني ،1986) إن تقييم الأداء عبارة عن تحديد قيمة أو صلاحية برامج التسليف الزراعي وقياس الكفاءة وبالتالي تحديد التقدم الحاصل لأهداف تلك البرامج وتشخيص المشاكل التي تعترض عملية تطبيق تلك البرامج . كما وبين (الحسيني و الدوري ، 2000) أن الأداء هو واحد من المؤشرات المهمة والدالة على مدى نجاح المنظمة وفعاليتها في استغلال الموارد المتاحة لها . كما وأشار الشلبي (2002) إن الأداء في ابسط صورته يمثل النتائج التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها وذكرت (النعيمي ، 2003) أن الأداء يشير إلى تحقيق المنظمة لأهدافها المخططة وفقاً لمعايير أعدت سلفاً .

من كل الآراء السابقة الذكر نستنتج إن عملية تقييم الأداء عملية حيوية ديناميكية ضرورية توضح ما وصلت إليها المؤسسة من مراحل انجاز، فتعطي صانعي القرار رؤية أولية مبدئية مبسطة عما وصلت إليه المؤسسة حالياً ، وذكر ( الداھري ، 1995 ) أن تقييم الأداء عبارة عن مجموعة من الإجراءات و المؤشرات التي تستخدم لغرض الوقوف على أوجه القوة و الضعف في المنظمة وقياس مدى تحقيق أهدافها . إذ لا يمكن إهمال الدور الرقابي الفعال لعملية تقييم الأداء . ولأجل القيام بعملية تقييم الأداء الفعال تتم مقارنة مستوى الأداء الحقيقي أو الحالي مع أهداف محددة أو خطط موضوعة في بداية تنفيذ البرامج كل ذلك لكي نعطي حكماً بالموقع الذي وصلت إليه المؤسسة ، أما بالنسبة للأداء المالي فهو وصف لوضع المنظمة الآن وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليها من خلال دراسة المبيعات و الإيرادات و الموجودات و المطلوبات وصافي الثروة ( الحسيني و الدوري ، 2000 ) وهناك من أشار إلى الأداء المالي بكونه قياس النتائج المتحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً ( السعيد ، 2000 ) في حين يرى ( طه ، 2000 ) أن الأداء المالي عبارة عن الأنشطة المتعلقة بإنجاز الأهداف المالية بكفاءة . أما عبد الوهاب ( 2003 ) فقد بين إن الأداء المالي يمثل وصفاً لمواقف المنظمة في الوقت الحالي وتحديد الاتجاهات التي استخدمت للوصول إليه من خلال دراسة عناصر قائمة المركز المالي ، من ناحية أخرى يرى ( الراوي ، 1999 ) بان أي تحليل للأداء يجب إن يتضمن العوائد و المخاطر معاً . كما ويعد المصرف الزراعي مصدر مهم من مصادر التمويل فدوره التخصصي في إقراض المزارعين يفرض عليه مهمة كبيرة في توفير رأس المال الضروري لأي عملية تنموية في القطاع الزراعي فهو مؤسسة متخصصة بعملية التمويل كما أن له دوراً مهم في استقبال الودائع مشجعاً بذلك الادخار من جهة والاستثمار من جهة أخرى وعلى الرغم من الدور المهم الذي يلعبه المصرف إلا انه لم يرتق إلى المستوى المطلوب والطموح وحجم المسؤولية الملقاة على عاتقه من هنا تم تناول السياسة التمويلية إبي الوقوف على أنواع القروض الممنوحة حسب أجالها وحسب أغراضها وكذلك تناول السياسة التحصيلية للقروض الزراعية التي تشكل مصدراً مهماً ورئيساً من مصادر التمويل ومؤشر قوي على أداء المصرف وكما هو معروف أن الكفاءة التحصيلية للقروض تعد مؤشراً مهماً لاستمرارية المنشأة الإقراضية وتحديد أبعاد سياستها الإقراضية المستقبلية ، حيث تعتبر تلك الكفاءة للجهات المقرضة مقياساً رئيساً لمستوى أدائها ونجاحها في تحقيق الغايات التي تعمل من أجلها . ( عبد الله ، 1987 ) . من هنا جاءت دراسة تقييم الأداء لهذا المرفق المهم لأهميته مما يقتضي دراسة تلك السياسات المهمة والمؤثرة على أداءه ليكون مكمل لبقية القطاعات التنموية الضرورية مما يؤدي به إلى توفير عنصر مهم من عناصر الإنتاج الضرورية ألا وهو رأس المال .

تتركز مشكلة البحث وبشكل أساسي على انخفاض الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية وما يرافقه ذلك من انعكاسات على أداء المصرف كون تلك القروض هي قروض تنموية ويمكن الاستفادة من القروض التي يتم استرجاعها لإغراض إقراضية أخرى أو لتمويل مشاريع أخرى فانخفاضها يؤدي بطبيعة الحال إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة في زيادة الإنتاج ودعم الاستثمار الزراعي وكذلك عدم وجود سياسة إقراضية موجهة بالشكل الصحيح وغياب الدور التخطيطي الموجه لتلك السياسة .

أما هدف البحث فهو الوقوف على الوضع الحقيقي لسياسة التحصيل لما لها من دور أساسي في الوقوف على الوضع المالي للمؤسسة وضمان ديمومتها وكذلك تقييم السياسة الإقراضية للمصرف باختلاف أنواع القروض .

## المبحث الأول

### فكرة عامة عن أنواع القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني العراقي

## القروض الزراعية ( Agricultural Loans )

تعد القروض الزراعية ذات أهمية كبيرة و خاصة في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الزراعة كمورد أساس لها ، و القروض الزراعية هي تلك القروض التي تقدم للمزارعين لشراء بذور أو أسمدة أو تراكتورات زراعية و تمنح القروض الزراعية لأجل قصيرة أي لأقل من سنة حسب الموسم ، و لا شك أن هناك مخاطر عالية لهذا النوع من القروض ، و ذلك بسبب تأثير العوامل الجوية على المحصول بالإضافة إلى تأثير الأمراض إذا لم يتم التحكم فيها و القضاء عليها و قد تعطي هذه القروض لعدة سنوات في حالة تمويل شراء آلات زراعية أو شراء ماشية أو في حالة إجراء تحسينات جذرية و في كثير من الدول توجد هناك مصارف متخصصة ( المصارف الزراعية ) تقوم بمنح القروض بشروط سهلة و بأسعار فائدة منخفضة و ذلك مساهمة منها في التنمية الاقتصادية<sup>(1)</sup> .

### أولاً:- أنواع القروض الممنوحة من قبل المصرف وحسب أغراضها

يمنح المصرف عدة أنواع من القروض وفقاً للأغراض التي تصرف من أجلها تلك القروض حيث تعددت وتباينت واختلقت الأرقام المخصصة لكل نوع منها وهي كما يأتي:

قروض التجهيزات الزراعية والتي تشمل القروض المخصصة لتجهيز البيوت البلاستيكية وغيرها من المستلزمات كالمرشحات وغيرها من المستلزمات الأخرى كاليدور والأسمدة .

قروض التسويق التعاوني والتي تعطي على شكل قروض لإتمام العملية التسويقية كالنقل والإعلان وغيرها من الخدمات المرتبطة بالتسويق.

قروض مشاريع الدواجن والتي تصرف بشكل مبالغ مخصصة لإنشاء قاعات جديدة للدواجن وترميم وإعادة تأهيل القاعات الأخرى.

قروض الثروة الحيوانية والتي تصرف لمشاريع تربية العجول والماعز وغيرها من المشاريع المرتبطة بالمجترات.

قروض المكنن والآلات الزراعية والتي تصرف لغرض شراء الساحنات والحاصدات وإعادة تأهيلها وصيانتها كما وتصرف لغرض شراء المحارث باختلاف أنواعها وأشكالها.

قروض إنشاء وتطوير البساتين هذا النوع يصرف على البساتين لإنشاء الجديد منها وإعادة تأهيل الموجود منها.

قروض إنشاء المباني والمنشآت تلك القروض تصرف لغرض إنشاء البنية التحتية الزراعية كمعامل العلف وغيرها من المحطات الخدمية الأخرى .

قروض حفر الآبار ومشاريع الري (حفر الآبار السطحية) تعطي تلك القروض للمناطق التي يشح فيها الماء وتشمل تلك القروض كلف حفر وتنظيف البئر وكلف معرفة كمية الأملاح في البئر ومدى صلاحيته للري.

قروض استصلاح الأراضي تلك القروض تصرف لغرض التخلص من المحتوى الملحي للتربة أي غسلها بتقنيات معينة لغرض التخلص من الملح الموجود فيها بإنشاء مبال خاصة وقنوات تصريف<sup>(2)</sup>.

## ثانياً:- القروض الممنوحة من قبل المصرف وفقاً لأجلها

قروض قصيرة الأجل: يتضمن هذا النوع من القروض تلك القروض المخصصة للتجهيزات الزراعية والإنفاق والبيوت البلاستيكية ومشاريع الثروة الحيوانية وتتسم تلك القروض بدورة رأس المال القصيرة.

قروض متوسطة الأجل : من أهم بنودها هي القروض المخصصة لمشاريع المكنات والمضخات والآلات الزراعية ومشاريع إنشاء وتطوير البساتين.

قروض طويلة الأجل : هي تلك القروض التي تساهم ببناء بنية تحتية زراعية أي إنشاء وحدات رأس مال ثابت كالمباني والمعامل مثل قروض حفر الآبار واستصلاح الأراضي وإنشاء المخازن المبردة وغيرها<sup>(3)</sup>.

## المبحث الثاني

### السياسة التحصيلية

#### أولاً. مفهوم السياسة التحصيلية ومعاييرها

تعد السياسة التحصيلية معياراً مهماً وأساسياً في المؤسسات المالية، إذ إن تقدير تلك السياسة ومعرفة ما يعبر عنها مؤشراً مهماً على ديمومتها واستمراريتها لتحقيق أهدافها المستقبلية، حيث تعتبر السياسة التحصيلية مقياساً رئيسياً لمستوى الأداء لغرض تحقيق الأهداف المتوخاة من الخطط اللازمة للنهوض بالعملية التتموية ، ولغرض تحقيق السياسة التحصيلية بوجهها الأمل فلا بد إن يتم الأخذ بنظر الاعتبار أبعاد ثلاث وهي<sup>(4)</sup> :

التوقيت الصحيح في الدفع .

الكفاية في المقدار المدفوع .

الانتظام في دفع هذا المقدار .

ومما لا شك فيه إن السياسة التحصيلية تكون في أحسن حالاتها عندما يكون تسديد القروض التي في ذمة المقترضين في الموعد المحدد وبالمقدار المتفق عليه في العقد المبرم بين الجهة المقرضة والجهة المستفيدة، ويجب إن تدفع تلك القروض بصورة منتظمة، أي يجب إن تتم السياسة التحصيلية وفق الأبعاد الثلاث سابقة الذكر ومن الصعب إيجاد مقياس واحد يؤدي هذا الغرض إلا إن هناك عدة مؤشرات يمكن استعمالها لتقدير السياسة التحصيلية من قبل الجهة المقرضة

المؤشرات التي يتم على أساسها تقييم السياسة التحصيلية<sup>(5)</sup>.

#### أ- نسبة التحصيل

يعبر عنها بنسبة ما يتم استرداده من القروض التي استحق أداؤها خلال فترة معينة ومحددة وهي عادة السنة المالية للمؤسسة المقرضة ويتم حسابها كالآتي:

مجموع المبالغ المحصلة خلال السنة المالية

نسبة التحصيل =  $100 \times \frac{\text{مجموع المبالغ المحصلة خلال السنة المالية}}{\text{مجموع القروض المستحقة خلال السنة المالية}}$

## مجموع المبالغ المستحقة إعادتها خلال نفس الفترة

إن ارتفاع مؤشر نسبة التحصيل دليل واضح وجلي على أن جهة الإقراض تمارس دورها بشكل صحيح وتؤدي دورها بنجاح، ومما يجب الإشارة إليه أنه يجب توخي الدقة عند حساب نسبة التحصيل لأنها مؤشر مهم ودليل واضح عما وصلت إليه المؤسسة ، و إن تاريخ التسديد هو تاريخ محدد لا يمكن تجاوزه ويتم حساب نسبة التحصيل على أساسه، إذ إن تجاوز التاريخ المحدد للتسديد يؤدي لتراكم المتأخرات و بالتالي تراجع أداء المؤسسة المقرضة، مما يؤدي لحرمان جهات كان ممكن أن تستفيد من المبالغ المستحقة وإعادة استثمارها لتحسين الواقع الزراعي بإنشاء مشاريع جديدة وتطوير أخرى حاله. ولغرض جعل تلك النسبة مؤشرا يمكن الاعتماد عليه يمكن إن نضف المبالغ حسب آجالها أو حسب أغراضها التي صرفت من آجلها وبالتالي إعطاء تصور أفضل عن تلك النسبة عبر إجراء تلك العملية التصنيفية.

### ب- نسبة تحصيل القروض المتأخرة

يعبر عنها بأنها نسبة المبالغ المتأخرة لقروض لم تسدد كليا أو جزئيا من مجموع رصيد القروض الكلي الممنوح خلال فترة زمنية محددة وعادة ما تكون سنة مالية ويمكن إيجاد تلك النسبة من خلال العلاقة الآتية:

مجموع المبالغ المتأخرة في نهاية المدة

$$\text{نسبة تحصيل القروض المتأخرة} = \frac{\text{مجموع المبالغ المتأخرة في نهاية المدة}}{100} \times 100$$

رصيد القروض الكلية في نهاية المدة

تعتبر تلك النسبة مؤشرا غير سليم في حالة إصدار القروض بسرعة اكبر من سرعة تحول الأرصدة لاستحقاقات ، تنتج تلك الحالة عن ضعف التخطيط حيث يتم التوسع بمنح القروض من جهة ومن جهة أخرى يتم إهمال جانب المتأخرات وبالتالي تراكمها وزيادة الديون مؤدية إلى ضعف أداء المؤسسة المقرضة.<sup>(6)</sup>

### ج- التصنيف الزمني للمتأخرات

ويعنى به تصنيف المبالغ المستحقة أو المتأخر تسديدها أو تحصيلها عن موعدها إلى مجموعات حسب مدة تأخيرها الزمنية ، ويتم حساب نسبة كل مدة أو فترة زمنية إلى مجموع المبالغ المتأخرة ، ومما تجدر الإشارة إليه أن تلك النسبة تصلح فقط للقروض القصيرة الأجل فقط إلا أنه يمكن استعمالها لكل الآجال كما يعد ذلك المؤشر مفيداً في المقارنة بين مدد القروض المتأخرة ، ويمكن تقسيم المدد الزمنية للقروض المتأخرة شهريا أو موسميا أو فصليا أو نصف سنوية أو سنوي وتحسب كالاتي :

مجموع المبالغ المتأخرة لنفس الفترة

$$\text{نسبة المبالغ المتأخرة لفترة معينة} = \frac{\text{مجموع المبالغ المتأخرة لنفس الفترة}}{100} \times 100$$

" سنة مثلا" مجموع المبالغ المتأخرة المستحقة لكل الفترات

حيث تتم مقارنة الكفاءة التحصيلية للسنة السابقة مع السنة التي تليها وهكذا، حيث إذا زادت تلك النسبة فهذا دليل على أن المؤسسة المقرضة لم تتمكن من إعادة المبالغ الممنوحة، وإذا قلت فهذا دليل على أن المؤسسة تمكنت من إعادة أو استرجاع المبالغ الممنوحة مؤشرة على ارتفاع أكيد في أدائها

## د- مؤشر التسديد أو مؤشر التحصيل

يعتبر مؤشر التسديد Repayment Index معياراً حديثاً لقياس الكفاءة التحصيلية أو كفاءة التسديد ، فهو يقارن وضع التسديد الحقيقي بوضع نفترض فيه تخلف كامل عن التسديد، ويصلح هذا المؤشر لترتيب القروض حسب درجة كفاءتها التسديدية على أساس موحد، ويمكن إيجاد هذا المؤشر من خلال المعادلة الرياضية الآتية :

$$Rt = \frac{\sum_{t=1}^n A}{\sum_{t=1}^n A \max}$$

حيث إن:

$Rt$  = مؤشر التسديد خلال عمر القرض T .

$\sum_{t=1}^n A$  = المجموع التراكمي للمبالغ المتأخرة التسديد خلال عمر القرض t والذي يمتد من سنة واحدة إلى n من السنين وهو يمثل الوضع الحقيقي للتسديد.

$\sum_{t=1}^n A \max$  = المجموع التراكمي للمبالغ المتأخرة التسديد خلال عمر القرض t والذي يمتد من سنة واحدة إلى n من السنين فيما لو افترضنا أن المقترض لم يسدد أي مبالغ مستحقة.

ويتراوح مؤشر التسديد  $Rt$  بين (0-1) حيث تعني 0 تخلفاً كاملاً عن التسديد أما الواحد الصحيح فيعني تسديداً كاملاً للقروض. (7)

## ثانياً. آفاق التطوير والارتقاء بالسياسة التحصيلية للقروض من قبل جهات الإقراض الزراعي

مما لا شك فيه إن تحسين وتطوير السياسة التحصيلية أمر لا بد منه لدور تلك السياسة في تطوير أداء المؤسسة حيث إن إعداد برامج ومناهج مخططة في كيفية استرجاع المؤسسة لقروضها دون اللجوء للأساليب الإجبارية والقسرية يؤثر وبشكل إيجابي على المزارعين المقترضين .

أن هدف تحسين وتطوير السياسة التحصيلية لجهات الإقراض الزراعي يمكن إن يتحقق من خلال المقترحات الآتية:

- التأكد من السياسة المهنية للمزارع وتوفير الجدوى الاقتصادية للاستثمار في المشروع المطلوب القرض له ، وتوفير مدخلات الإنتاج و الخدمات الأخرى المساعدة .
- التأكد من كفاية القرض لتنفيذ غاياته المطلوبة وتزامنه مع حاجات المقترض وتوافق شروطه لواقع المقترض ( المزارع) المادية والإنتاجية.
- متابعة عملية صرف القرض في أغراضه ميدانياً و التأكد من أن القرض لم يصرف في غير حاجته.

- تجنب استخدام الإجراءات القانونية و اللجوء إلى المحاكم المدنية لتحويل القروض وذلك لعدم جدواها عمليا و الاستعانة بدل من ذلك بالعلاقات الشخصية و الاجتماعية .
- إعداد حسابات المقترضين بدقة وإشعارهم بتواريخ تسديد أقساط القرض وتدريب الموظفين على الإرشادات و التوجيهات اللازمة في كيفية التعامل مع المزارعين المتأخرين والممتنعين عن التسديد.
- اعتماد خطط وبرامج مفصلة في كيفية التعامل مع الديون المستحقة والمتأخرة وتحديد سبل ومسؤولية استرداد كل منها .
- تقديم الدعم التشريعي و القانوني و الإجرائي لجهات الإقراض من قبل الدولة بحيث يشمل ما يأتي:
- اعتبار القرض الزراعي مالا عاما تطبق عليه أسس وقواعد تحويل الأموال العامة .
- السماح لجهات الإقراض بتكوين احتياطي عام من الأرباح التي يجب إن يكون هامشها كافيا لتحقيق ذلك قبل تسديد ما عليها من ضرائب والتزامات للدولة ومساعدتها في تغطية الديون الهالكة و المشكوك فيها.
- حث المزارعين على الاستفادة من خدمات التأمين ضد الأخطار.
- إنشاء صناديق للطوارئ ضد الكوارث الطبيعية التي يتعذر التأمين عليها كالفيضانات و الزلازل و الأعاصير ، وغيرها على أن تجمع أموال هذه الصناديق من إعانات الدولة والتبرعات و المنظمات و غيرها .
- التأكيد على عملية متابعة تحويل القروض وتقييم الوضع بشكل مستمر لكل مزارع مقترض من خلال تحديث البيانات عنه أولا بأول وتحليلها لمعرفة العناصر التي تؤثر على عملية التحويل .
- استخدام أسلوب الثواب والعقاب وذلك بتكريم المزارعين الملتزمين بالتسديد وفرض غرامات على المتأخرين .
- عمل دورات تدريبية وإرشادية في كيفية استخدام الطرق العلمية والحديثة بالإنتاج الزراعي و ممارسة الإدارة المزرعية في العمل و النشاط الزراعي بجوانبها ومستلزماتها وإيعادها كافة (خطط ، سجلات ، توثيق ، تحليل وغيرها)<sup>(8)</sup>.

## المبحث الثالث

### السياسة التحصيلية للقروض

#### 1. تحليل نسبة التحصيل

يمثل الجدول (1) نسب التحصيل للقروض الزراعية خلال فترة الدراسة 1998-2008 إذ يلاحظ من الجدول أعلاه بان مؤشر نسب التحصيل والذي هو مجموع المبالغ التي تم تحويلها إلى مجموع المبالغ المستحق إعادتها خلال نفس الفترة حيث تراوح ما بين 0.13 حدا أدنى لسنة 2004 و 0.86 لحدا أعلى لسنة 2007 وبمتوسط حسابي قدره (0.41) ويمكن أن يعبر من خلال هذا المؤشر انه قد حصلت عدة حالات من التذبذب إذ بعد أن كان 0.61 لسنة 1998 انخفض ليصل إلى 0.27 لسنة 1999 ثم عاد لينخفض مرة أخرى ليصل إلى 0.23 ويمكن أن يوصف هذا التذبذب بأنه غير مشجع حيث انه سوف يؤثر على المركز المالي للمصرف حيث أن مبالغ التحصيل سوف يعاد تدويرها لتستخدم لإغراض اقراضية أخرى وان السبب الرئيسي لانخفاض نسب التحصيل سنة 2004 هو بسبب ظروف ما بعد الحرب والتي سببت بظهور القيمة صفر لكل من سنة 2002 و 2003 ولكن التحسن الأمني في سنة 2005 و 2006 و 2007 و 2008 أدى إلى ارتفاع كبير في هذا المؤشر لارتباطه بالوضع الأمني وإمكانية التسديد حيث ارتفعت النسب من

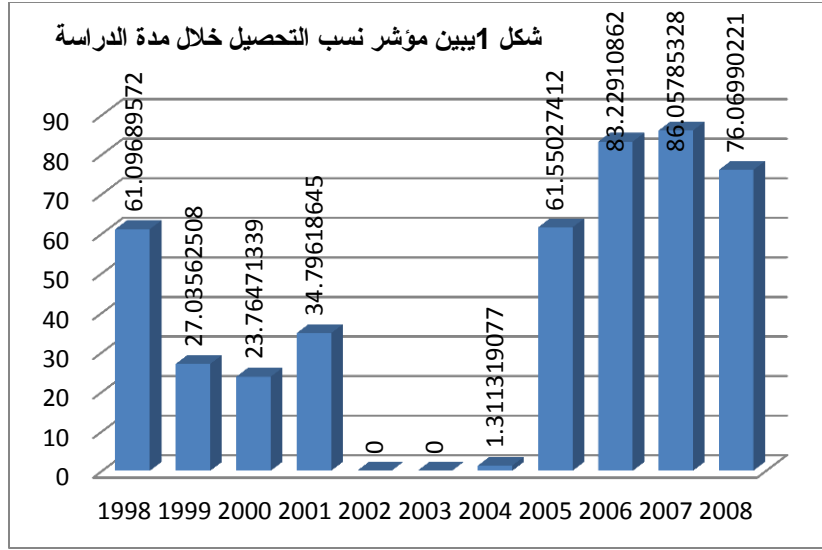


0.1 لتصل إلى 0.61 و 0.83 و 0.86 و 0.76 حيث تعتبر تلك النسب أعلاه ارتفاعاً لأداء المصرف خلال فترة الدراسة وهذا ما أثبتته نسب التحصيل المختلفة لفترة الدراسة.

جدول (1) يمثل نسب تحصيل القروض خلال مدة الدراسة

السنة	القروض	القروض المسددة	نسبة التحصيل
1998	91841	56112	61.0969
1999	38035	10283	27.03563
2000	31349	7450	23.76471
2001	2299798	800242	34.79619
2002	1036977	1036977	0
2003	29336	29336	0
2004	43178202	566204	1.311319
2005	5443347	3350395	61.55027
2006	10865785	9043496	83.22911
2007	17370840	14948972	86.05785
2008	30626841	23297808	76.0699
المجموع	111012351	53147275	

• تم احتساب نسب التحصيل من قبل الباحثان



## 2. تحليل نسب تحصيل القروض المتأخرة

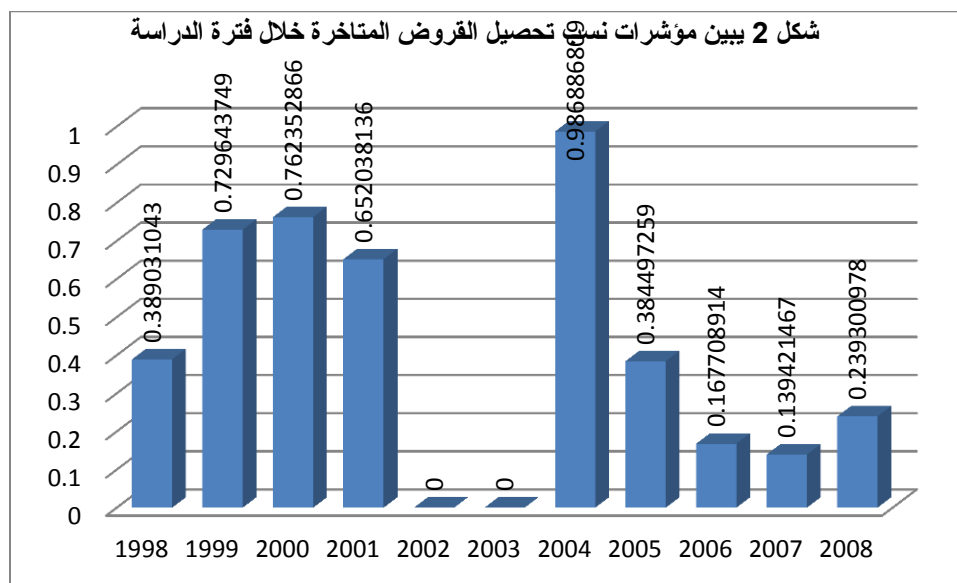
يلاحظ من الجدول الثاني الذي يوضح نسب التحصيل للقروض المتأخرة خلال فترة الدراسة والتي يعبر عنها بمجموع المبالغ المحصلة في نهاية المدة إلى رصيد القروض الكلية في نهاية المدة إذ يلاحظ حصول سنتي 2002 و 2003 على القيمة صفر بسبب ما مر به البلد من ظروف حالت دون معرفة القيم في تلك السنوات حيث تراوحت نسب هذا المعيار من 0.13 لسنة 2007 كأدنى قيمة و 0.98 كأعلى قيمة حيث أن انخفاض تلك القيمة هو مؤشر ايجابي حيث نلاحظ أنها مرتفعة نوعاً ما مقارنة بالنسب الأخرى حيث وصلت إلى 0.98 لسنة 2004 مؤشرة على تدهور واضح أما انخفاضها لسنة 2005 و 2006 و 2007 و 2008 وحصولها على النسب 0.38 و 0.16 و 0.13 و 0.23 مبيته على تحسن نوعاً ما في أداء المصرف.

جدول (2) يبين نسب المبالغ المتأخرة خلال فترة الدراسة

السنة	القروض	القروض المسددة من المتأخرات	نسبة المبالغ المتأخرة
1998	91841	35729	0.389031
1999	38035	27752	0.729644
2000	31349	23899	0.762353
2001	2299798	1499556	0.652038
2002	1036977	0	0
2003	29336	0	0

0.986887	42611998	43178202	2004
0.384497	2092952	5443347	2005
0.167709	1822289	10865785	2006
0.139421	2421868	17370840	2007
0.239301	7329033	30626841	2008
		111012351	المجموع

• تم احتساب نسب القروض المتأخرة من قبل الباحثان



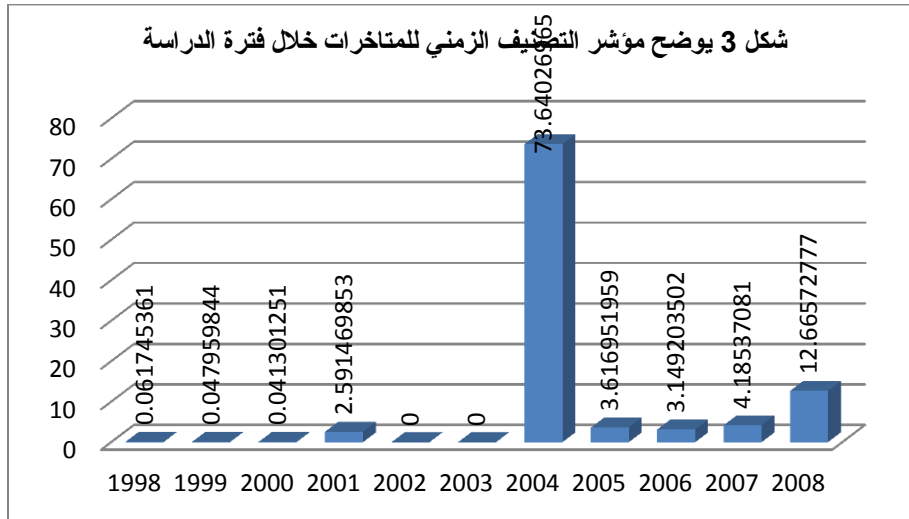
### 3. تحليل التصنيف الزمني للمتأخرات

يبين الجدول (3) التصنيف الزمني للمتأخرات حيث والمعبر عنها على أنها تصنيف المبالغ المستحقة أو التي تأخر تسديدها عن موعدها إلى مجموعات حسب مدة تأخيرها ويتم حساب نسبة كل مدة إلى مجموع المبالغ المتأخرة إذ تراوح هذا المؤشر بين 0.73 لسنة 2004 و 0.04 حدا ادني لسنة 1999 بمتوسط حسابي قدره 9% إذ يلاحظ تفوق سنة 2004 مبينه التراجع الواضح في مستوى الأداء للمصرف إذ تصنف سنة 2004 بأنها الأولى على مستوى القروض المتأخرة التسديد ويعزى السبب في ذلك لما كان يعانيه البلد في تلك الحقبة من ظروف الحرب وعدم الاستقرار. أما بالنسبة لبقية السنوات فنلاحظ أن النسب متقاربة نسبياً مؤشرة على تقدم كبير في الأداء وعلى مستوى فترة الدراسة.

جدول (3) يبين التحصيل الزمني للمتأخرات خلال فترة الدراسة

السنة	القروض	المتأخرات	نسبة المبالغ المتأخرة
1998	91841	35729	0.061745
1999	38035	27752	0.04796
2000	31349	23899	0.041301
2001	2299798	1499556	2.59147
2002	1036977	0	0
2003	29336	0	0
2004	43178202	42611998	73.64027
2005	5443347	2092952	3.616952
2006	10865785	1822289	3.149204
2007	17370840	2421868	4.185371
2008	30626841	7329033	12.66573
المجموع	111012351	57865076	

• تم احتساب نسب التصنيف الزمني للمتأخرات من قبل الباحثان



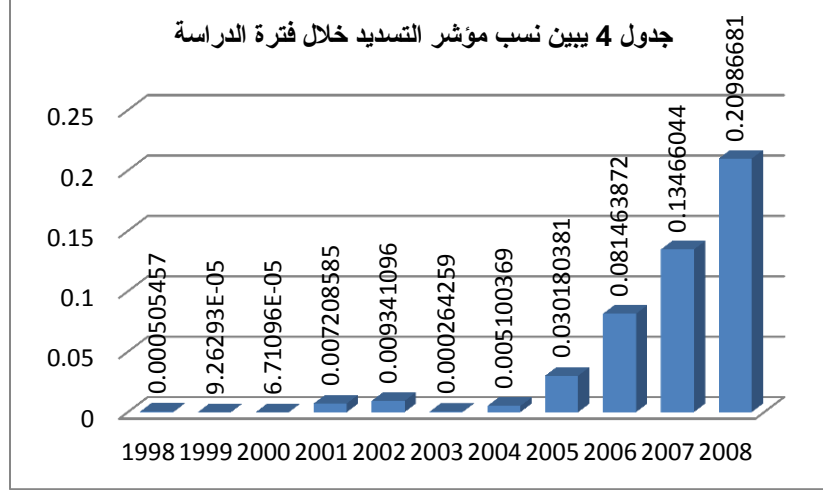
#### 4. تحليل مؤشر التسديد

من ملاحظة الجدول (4) الذي يبين مؤشرات التحصيل السنوية إذ يلاحظ أن ادني قيمة لمؤشر التحصيلات كانت في سنة 1999 إذ بلغت 9.26293E-05 أما أعلى قيمة لهذا المؤشر فقد كانت من نصيب سنة 2008 بقيمة 0.20986681 ومن ملاحظة الأرقام الخاصة بمؤشر التحصيل نلاحظ أنها منخفضة نسبيا بسبب اقترابها من الصفر ألا وهي القيمة الدنيا لهذا المؤشر ولكن حصول سنة 2008 على اعلي قيمة يدل على ارتفاع نسبي في مستوى الأداء حيث نلاحظ التدرج والتذبذب الواضح في الأداء والذي يبينه التمثيل البياني لتلك النسب.

جدول (4) يبين نسبا مؤشر نسب التسديد خلال فترة الدراسة

السنة	القروض	المسددة	المتأخرات	النسبة
1998	91841	56112	35729	0.000505457
1999	38035	10283	27752	9.26293E-05
2000	31349	7450	23899	6.71096E-05
2001	2299798	800242	1499556	0.007208585
2002	1036977	1036977	0	0.009341096
2003	29336	29336	0	0.000264259
2004	43178202	566204	42611998	0.005100369
2005	5443347	3350395	2092952	0.030180381
2006	10865785	9043496	1822289	0.081463872
2007	17370840	14948972	2421868	0.13466044
2008	30626841	23297808	7329033	0.20986681
	111012351		57865076	

• تم احتساب نسب مؤشر التسديد من قبل الباحثان



## المبحث الرابع

### السياسة الإقراضية

وهي تلك السياسة التي ترسمها الإدارة العليا للمصرف و المتمثلة في مجلس إدارة المصرف , والتي يتقرر فيها مجالات استخدام الأموال , ضمن القواعد والأسس الموضوعية , ويجب أن تكون هذه السياسة مكتوبة , لان تدوين السياسة يؤدي إلى سهولة إيصال المعلومات ودقتها إلى المسؤولين عن حجم القروض ونوعيتها والشروط الواجب مراعاتها عند منح القروض , لأن كتابة السياسة يؤدي إلى زيادة توثيق المعلومات والبيانات المتعلقة بالإقراض مقارنة بالسياسات الإقراضية الشفوية , و تهدف سياسة الإقراض إلى تحقيق أغراض في مقدمتها.

1- سلامة القروض التي يمنحها المصرف .

2- تنمية أنشطة المصرف و تحقيق عائد مرضي .

3- تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كافة مراحلها.

أن السياسات الإقراضية على الرغم من تباينها من مصرف إلى آخر إلا إنها تتفق فيما بينها من حيث الإطار العام المكون لمحتوياتها.<sup>(9)</sup>

#### أولاً. واقع القروض الممنوحة وفقاً لآجالها

##### أ. القروض القصيرة الأجل

تتضمن تلك القروض المبالغ المخصصة للتجهيزات الزراعية والإنفاق والبيوت البلاستيكية ومشاريع الثروة الحيوانية ومن ملاحظة الجدول رقم (5) فنلاحظ أن المبالغ المخصصة لهذا الغرض ارتفعت من (51980) دينار لسنة 1998 لتصل إلى (111328217) دينار لسنة 2008 وهو تطور واضح مبينا توجه السياسة الإقراضية للمصرف لهذا النوع من القروض لدورة رأس المال السريعة وكونه يسهم بزيادة محاصيل ذات دورة حياة قصيرة نسبياً كمحاصيل البيوت البلاستيكية كالطماطم والخيار والفلفل والبادنجان حيث بلغ المجموع الكلي لتلك القروض (353591033) دينار وهو مبلغ مرتفع إذا ما تمت مقارنته

بالأنواع الأخرى من القروض المصروفة حسب أجالها . كما أن الأهمية النسبية لتلك القروض ارتفعت من (0.01) لسنة 1998 لتكون (31.4) في سنة 2008 مبينة التطور الواضح في هذا النوع من القروض ورغم الزيادة الحاصلة في هذا النوع من القروض ألا أنها قد شهدت تذبذبا وأضحت فبعد ما كانت 51980 في سنة 1998 عادت لتتخفف إلى الصفر لسنة 1999 ثم ارتفعت لتصل إلى 1420000 في سنة 2000 ثم عادت لتتخفف لتصل إلى 1266625 في سنة 2001 أما في سنة 2002 فعكس التطور الواضح في هذا اللون من القروض تم تجسيده بزيادة المبالغ المخصصة حيث وصلت إلى 12592269 أما في سنة 2003 فقد انخفضت التخصيصات بسبب ظروف الحرب في ذلك الوقت حيث وصلت إلى 10442728 أما في سنة 2004 فحدث تطور يمكن أن يوصف بالخجول إذا ارتفعت بعض الشئ لتصل إلى 12390230 أما في السنوات 2005 و 2006 و 2007 و 2008 فنلاحظ من خلال الشكل البياني زيادة التخصيصات الممنوحة لهذا النوع حيث بلغت 59056936 لسنة 2005 بأهمية نسبية بلغت 16.70 أما لسنة 2006 فعادت لترتفع بعض الشئ محققة أهمية نسبية قدرها 16.78 ثم عادت لترتفع مرة أخرى وبأهمية نسبية بلغت 24.23 وبمبلغ قدره 85686044 لسنة 2007 أما في سنة 2008 فحققت الأهمية النسبية تقدما كبيرة وعلى حساب سنوات الدراسة حيث بلغت 31.4 وبتخصيصات تفوقت على كل سنوات الدراسة حيث بلغت 111328217 .

جدول (5) يبين القروض الممنوحة ذات الأجل القصير للفترة 1998-2008

السنة	القرض	الأهمية النسبية
1998	51980	0.0147006
1999	0	0
2000	1420000	0.40159389
2001	1266625	0.35821751
2002	12592269	3.56125236
2003	10442728	2.95333508
2004	12390230	3.50411318
2005	59056936	16.7020457
2006	59356004	16.7866259
2007	85686044	24.233093
2008	111328217	31.4850227

353591033

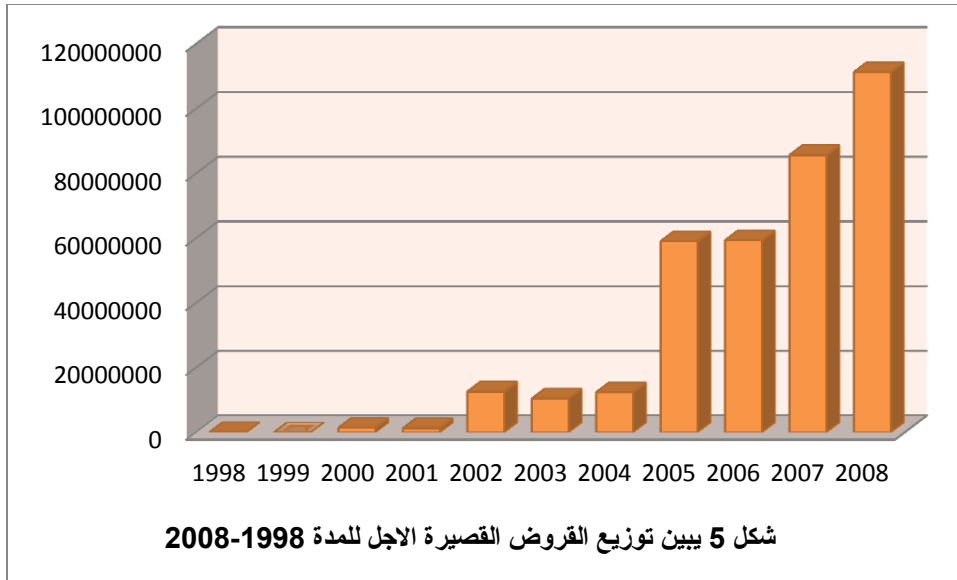
المجموع

32144639.36

المعدل

• تم احتساب الأهمية النسبية من قبل الباحثان

والشكل (5) يبين التطور الواضح للمبالغ الممنوحة لهذا الأجل



ب. القروض المتوسطة الأجل

من أهم البنود المكونة لهذا النوع من القروض هي قروض مشاريع المكائن والمضخات والآلات الزراعية ومشاريع تطوير البساتين حيث يشير الجدول رقم 6 وبشكل مثير للاستغراب القيم الصفرية التي حصدها سنوات الدراسة ما عدا سنة 2001 التي بلغت 15971005 عاكسة التراجع الواضح في القروض المخصصة لهذا الغرض وبالتالي التراجع الكبير في مستوى التقني الخاص بحرث الأرض والبيادر والري وغيرها من المشاريع الممولة بهذا النوع من القروض أما السبب الرئيسي لعزوف المزارعين عن هذا النوع



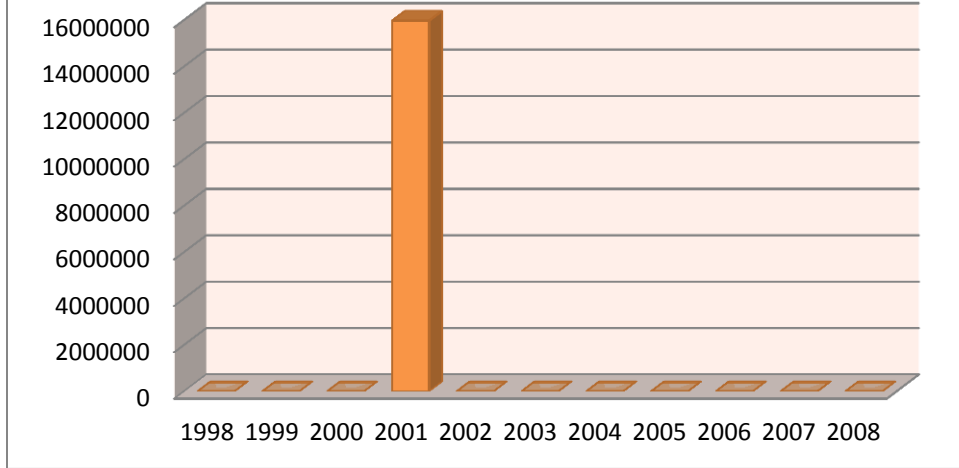
من القروض وتوجههم إلى القروض القصيرة الأجل هو أن الأخيرة تتميز بدورة رأس مال قصيرة ودورة حياة قصيرة للنبات وتحقيق عوائد بفترة زمنية قصيرة.

جدول(6)يبين القروض الممنوحة ذات الأجل المتوسط للفترة 1998-2008

السنة	القرض	الأهمية النسبية
1998	0	
1999	0	
2000	0	
2001	15971005	
2002	0	
2003	0	
2004	0	
2005	0	
2006	0	
2007	0	
2008	0	
المجموع	15971005	
المعدل	15971005	

والشكل 6 يبين توزيع القروض المتوسطة الأجل للمدة 1998-2008

شكل 6 يبين توزيع القروض حسب اجالها للمدة 2008-1998



### ج. القروض الطويلة الأجل

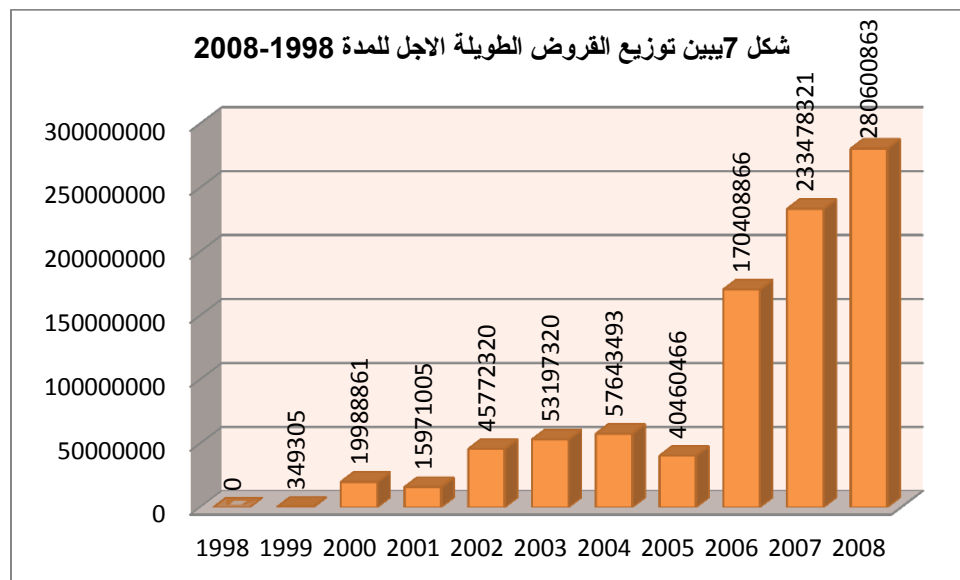
بالتحول للقروض الطويلة الأجل التي تشمل حفر الآبار واستصلاح الأراضي والمخازن المبردة والجدول 7. يبين التطور الواضح للقروض الطويلة الأجل إذ بعد أن كانت صفيرية لسنة 1998 ارتفعت لتصل إلى 280600863 لسنة 2008 مبيته ومؤشرة على التطور والتوجه الواضح لهذا النوع من القروض كونه يشكل الجزء الأغلب الأعم من مشاريع البني التحتية الزراعية إذ بلغت الأهمية النسبية لسنة 30.5 مبيته التزايد الواضح وعلى طول فترة الدراسة وعلى الغم من ما قيل فيما سبق عن الزيادة الحاصلة فيها إلا أنها هي الأخرى شهدت تذبذبا واضحا فيها حيث بعد أن كانت صفر لسنة 1998 ارتفعت لتصل إلى 349305 لسنة 1999 وبأهمية نسبية بلغت 0.03 ثم ارتفعت لتصل إلى 19988861 لسنة 2000 بأهمية نسبية بلغت 2.17 ثم عادت لتتخفف في سنة 2001 لتصل إلى 15971005 وبأهمية نسبية وصلت إلى 1.47 وبالنظر إلى الجدول 3 نلاحظ التطور الواضح والتزايد ما عدا سنة 2005 إذ أخذت النسب بالارتفاع من سنة 2002 و2003 و2004 و2006 و2007 و2008 بأهمية نسبية بلغت ( 4.9 , 5.7 , 6.2 , 18.5 , 25.4 , 30.5 ) على التوالي وبقروض بلغت ( 45772320 , 53197320 , 57643493 , 170408866 , 233478321 , 280600863 ) على التوالي ويعود السبب في هذا التزايد لتحسن الوضع الأمني من جهة والذي يسمح بزيادة الاستثمارات الزراعية وزيادة الوعي بأهمية تلك القروض من جهة أخرى من قبل الجهة المقرضة المتمثلة بالمصرف الزراعي والجهة المستفيدة المتمثلة بالمزارع.

جدول (7). يبين القروض الممنوحة ذات الأجل الطويل للفترة 2008-1998

السنة	القرض	الأهمية النسبية
1998	0	0
1999	349305	0.038056009
2000	19988861	2.177742288

1.740005745	15971005	2001
4.98679324	45772320	2002
5.795730602	53197320	2003
6.280131337	57643493	2004
4.40807847	40460466	2005
18.56566984	170408866	2006
25.43694776	233478321	2007
30.57084471	280600863	2008
	917870820	المجموع
	83442801.82	المعدل

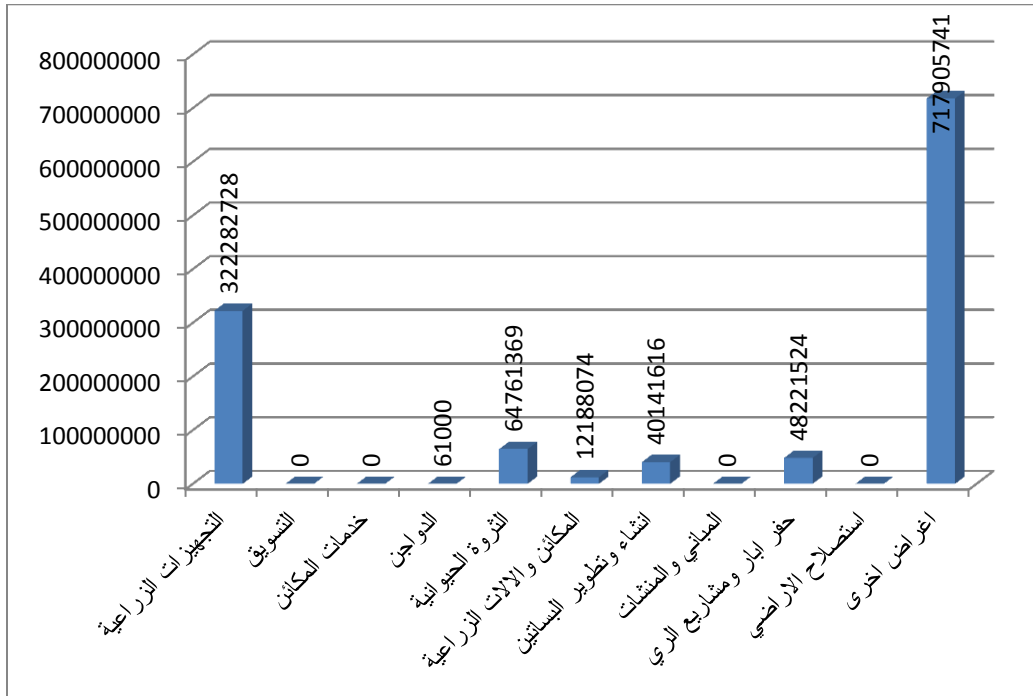
• تم احتساب الأهمية النسبية من قبل الباحثان



ثانيا. واقع القروض الممنوحة من قبل المصرف وفقا لإغراضها

احتل قروض التجهيزات الزراعية المركز الثاني في توزيع القروض بواقع 322282728 دينار متفوقا على بقية الأنواع من القروض ما عدا القروض المخصصة لإغراض الأخرى والتي حصلت ما مجموعه 717905741 أما الأنواع الأخرى من القروض الممنوحة حسب الأغراض فجاءت الثروة الحيوانية بالمركز الثالث بواقع 64761369 وبالرجوع إلى مشاريع حفر الآبار ومشاريع الري نجد أنها حلت رابعة بالترتيب وحصلت على 48221524 أما بالنسبة لمشاريع إنشاء وتطوير البساتين فقد أخذت ما مجموعه 40141616 وأخيرا نجد أن مشاريع المكائن والألات الزراعية جاءت بالمركز الأخير بواقع 12188074 أما بالنسبة للتسويق المكائن ومشاريع المباني والمنشآت واستصلاح الأراضي نجد أنها حصلت على القيمة 0 في الترتيب وهذا شئ مؤسف مبين ضعف الدور التخطيطي للمصرف في توجيه مثل تلك المبالغ المختلفة في أوجه الإنفاق المنوعة حيث لا يخفى على احد الأهمية البالغة لتلك المشاريع بالخص مشاريع استصلاح الأراضي والجدول 4 يبين توزيع مثل تلك القروض وفقا لإغراضها .

أما الشكل 8 الآتي فيوضح توزيع تلك القروض وفقا لإغراضها وبالترتيب:



## الاستنتاجات

نستنتج انه يمكننا تحسين السياسة التحصيلية بصورة فعالة من خلال إبراز دور الدولة كراعي للعملية الإقراضية وداعما لها من خلال إتباع إستراتيجية سليمة مخططة ترتقي بذلك السياسة مؤدية إلى زيادتها وتقليل حالات تأخير التسديد المؤدية لانخفاض سياسة المؤسسات المقرضة من خلال ما يأتي :

1. إعطاء أفضلية للمزارع الذي يسدد في الموعد من خلال تمكينه من الاقتراض مرة أخرى وبشروط أو ضمانات أقل ثقلا من الذي افترض لأول مرة.
2. الخ. محفزات للمزارع مثلا تقديم مساعدات عينية له بصورة منح أو مساعدات بأسعار مخفضة مثل توفير أسمدة أو بذور أو مكائن .... الخ .
3. تخفيض سعر الفائدة للمقترض الذي يسدد في الموعد المحدد أو قبل الموعد إذ إن تخفيض هذا السعر يؤدي إلى تشجيع عملية التسديد وعدم احتفاظ المزارع بالمبلغ لحين التسديد ومن المحتمل إن يستخدم المزارع تلك المبالغ لإغراض استهلاكية غير منتجة مؤدية لتدهور السياسة التحصيلية وبالتالي تدهور أداء المؤسسة المقرضة .

واستنادا لما تمت مناقشته فقد ظهر من خلال ملاحظة بنود القروض الممنوحة وفقا لأجلها فقد تفوقت القروض طويلة الأجل بواقع 917870820 على طول فترة الدراسة عاكسا التوجه الواضح نحو إقامة بنية تحتية قوية للإنتاج الزراعي على العكس من ما هو موجود في القروض المتوسطة الأجل والتي كانت لها الحصة الأقل مقارنة بالأنواع الأخرى من القروض حسب الأجل والتي لم تحصل على حصتها المناسبة من القروض ما عدا سنة 2001. أما بالنسبة للقروض القصيرة الأجل فقد شهدت هي الأخرى تطورا واضحا وفي وتيرة متزايدة هذا ما بينته أرقام هذا النوع من القروض كونها تمول مشاريع زراعية تمتاز بدورة رأس مال قصيرة على العكس من المحاصيل الإستراتيجية ذات دورة رأس المال الطويلة نسبيا.

أما بالنسبة للقروض الممنوحة وفقا لإغراضها فقد احتلت القروض الممنوحة للإغراض الأخرى غير المذكورة الحصة الأكبر بين القروض بواقع 717905741 أما القروض الخاصة بالتجهيزات الزراعية فقد حلت ثانية بواقع 322282728 أما مشاريع التسويق واستصلاح الأراضي فقد حصلت على القيمة 0 وهذا غير مشجع حيث أن التسويق له دور كبير في الترويج للمنتجات وبالأخص الوطنية منها أما الاستصلاح فله دور كبير في زيادة المعروض من الأراضي وبالتالي زيادة الإنتاج وتحسينه كما ونوعا.

أما بالنسبة لسياسة تحصيل القروض فنلاحظ أن مؤشرات أو نسب هذا المعيار قد شهدت هي الأخرى تذبذبا كبيرا حيث نلاحظ أن هناك انخفاض ملحوظ أداء سياسة التحصيل خلال سنوات 2002-2003 بسبب ما مر به البلد في تلك الفترة وما تبعه من مضاعفات حالت دون تفوق تلك النسبة في هاتين السنتين أما بالنسبة للسنوات اللاحقة فنلاحظ ارتفاع ملحوظ في مستوى النسب وهذا أن دل على شئ أنما يدل على ارتفاع في مستوى الأداء في سنوات ما بعد 2003 إلى 2008.

وبالرجوع إلى مؤشر نسب تحصيل القروض المتأخرة فنلاحظ حصول سنة 2004 على أعلى النسب في تراكم المتأخرات بسبب الظروف غير المستقرة وعدم وجود سياسة تحصيل واضحة المعالم وغياب الدور التخطيطي لجمع وتحصيل تلك القروض إذ أن ارتفاع تلك النسب دليل على انخفاض في مستوى الأداء في تلك السنة أما من ملاحظة بقية النسب فنلاحظ انخفاضها بعض الشئ مؤدية بطبيعة الحال إلى ارتفاع نسبي في مستوى الأداء.

وكما هو الحال في نسب تحصيل القروض المتأخرة فإن مؤشر التصنيف الزمني للمتأخرات قايضا كانت سنة 2004 من السنوات المتفوقة في نسب المتأخرات وبالتالي حصولها على المركز الأول بالتصنيف بواقع 73% من مجموع القروض في تلك السنة.

أما بالنسبة للمؤشر السداد فنلاحظ انه وبعد سنة 2005 اخذ بالارتفاع والاقتراب من الواحد دليل على تحسن نسبي واضح في الأداء وبصورة عامة نلاحظ على فترة الدراسة نوع من التحسن في الأداء مما يؤدي بطبيعة الحال إلى الاهتمام بهذا المصدر التمويلي المهم.

## التوصيات

الاهتمام بالمصرف الزراعي العراقي التعاوني باعتباره الجهة التمويلية الرئيسية في البلد المسؤولة عن تمويل الزراعة ودعمها وذات هدف لا يتسم بالربحية.

الاهتمام بالقروض المتوسطة الأجل لأهميتها وأهمية بنودها والتي تعتبر سائدة لبقية الأنواع من القروض.

ضرورة قيام المصرف بتطوير أداءه والاستفادة من تجارب المصارف الزراعية في البلدان المتطورة ذات التقنيات الزراعية المتطورة.

إدخال أساليب جديدة أكثر صرامة في تحصيل القروض لدورها الأساسي في تحسين المركز المالي للمصرف.

إتباع سياسة تخطيطية محكمة في تقسيم القروض بشكل متزن وفقا لآليات صحيحة وعدم المغالاة في توزيع المبالغ لقطاعات دون الأخرى.

الاهتمام المتزايد بقروض التسويق والمكائن وذلك للدور الأساسي الذي يلعبه التسويق في عملية ترويج المنتجات الزراعية واستخدام المكننة لاختصار الوقت وتقليل الضائعات.

مراقبة نسب تحصيل القروض والحيلولة دون انخفاضها.

الاهتمام المتزايد بالقروض المتأخرة لان ارتفاعها يسهم في انخفاض أو ضعف في المركز المالي للمصرف.

## المصادر:

1. إبراهيم, مختار. التمويل المصرفي منهاج لاتخاذ القرارات, مكتبة الانجلو مصرية, القاهرة, 1993. ص<sup>25</sup>

2. المصرف الزراعي التعاوني

3. Dickerson. B. Campsey. B. and Brgham. E. Introduction to Financial Management, orgeon atate university, The Drgden press. 1995. P.55

4. الحسيني, فلاح حسن عداي, الدوري, مؤيد عبد الرحمن عبد الله, إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر, دار وائل للنشر- عمان- الأردن. 2000. ص 100-120

5. فارس, علي محمود, أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني. منشورات عمر المختار- البيضاء, ليبيا. 2005. ص 57-72

6. مصطفى, محمد رشراش. السياسات الإقراضية وأثرها على الإقراض الزراعي. عمان، الأردن. 2000. ص22
7. مصطفى، محمد رشراش. إدارة المعلومات المالية وتحليله. دمشق، سوريا. 2000. ص11
8. المشهداني، عبد الله محمد. التمويل والتسليف الزراعي. مطبعة التعليم العالي، الموصل. 1989. ص10
9. الشماع، خليل محمد حسن. إدارة المصارف، مطبعة الزهراء، الطبعة الثانية، بغداد. 1975. ص19